احوال الالفاظ وهو وهم وقد مر السند قوله لان توقف استفادة العلوم او الفن عليه لكون ذلك مرادا محصولا ان
الاحتمال الثاني مردود لانه لا تقريب ح وفيه نظر لان الاحتمال الاول ظاهر الفساد ايضا فلا يصح التعليل
بف د الاحتمال الثاني قوله على تقدير تسليم لان توقف استفادة كل على معرفة بعض الاحوال المذكورة في كتب
المنطق مم قوله وان سلم شمولها لكن منع توقف المنطق على بعض احوال الالفاظ المذكورة في المنطق لان كثيرا من
المستفيدين يحصلون المنطق بلا معرفة تلك الاحوال وفيه نظر لانه ان اريد منع التوقف على معنى يمتنع بدونها فهو
صحيح وان اريد انه لا يتوقف البصيرة عليها فهو غير صحيح فتامل قوله لجواز توقف بعض مقاصده محصولا التفصيلي
الاجمالي وهو ان التوقف جار في اجزاء الفن فان بعض اجزائه موقوف على بعض الاجزاء الآخر مع ان ذلك
الموقوف عليه ليس من مقدمة الشروع وان كان من المقدمة بمعنى اخر كما في المواقف وفيه ان الكلام في الامور
التي توجب للشارع بصيرة في الشروع فالمراد لتوقف استفادة العلم او افادته على وجه البصيرة فيؤول المعنى
لتوقف البصيرة في شروع استفادة العلم او افادته فتامل قوله مقدمة لجميع العلوم وهو المراد لاطلاق لوجود
المذكور في بيان التوقف ولعدم اكتفاء الشارح في تفسير المقدمة بما علم في ضمن وجه الحصر فتامل قوله وقد يتوقف
استفادته من الالفاظ لان مسائل علم مدون ان لم يكن كلها نظريا فاكثرها نظري يحتاج الى الدليل ومقدماته
واطراف المقدمة نظرية ايضا في الاغلب والمعلم يعلمها بالحجة والقول الشارح المستفاد كل منهما من الالفاظ
قوله اقلها معرفة اوضاعها فعلم اللغة كافلة لها فهي من مقدمة كل فن الظاهر ان مرادهم من الاحوال هي
الاحوال العارضة للالفاظ الموضوعة اما وضعها فمفروغ عنه اذ لم يتعرض احد في المقدمة للغة فتامل قوله
علة مصححة لا علة مرجحة لتناسب المدعي وهو الاولوية قوله لا مقتضية ولو كانت مقتضية لقال فالصواب
قوله المقتضية الباعثة لجعل مباحث الالفاظ من المقدمة لا من المقاصد لانه يتوقف على الاشتراك
في موضوع الفن وغايته وهو مفقود وفيه ان عدم الاشتراك ليس مقتضيا ايضا لان الضبط بها امر مستحسن
كما مر فتامل قوله يجب ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة اراد به الوجوب العقلي والسؤال ضعيف لما مر من
ان الضبط امر حسن وهو ظ قوله فان قلت لم قلت ان استفادة الفن ولا يذهب عليك ان الفن هو المسائل
فاذا اراد احد استفادة المنطق من غيره او افادته اياه احتاج الى الالفاظ المفيدة لتلك المسائل وادلتها
وتعاريف الاطراف وكذا سائر العلوم وهو ظ وهو يثبت توقف الفن على الالفاظ قوله قلت لا نم محالوه
يفيد توقف بعض المسائل على مباحث الالفاظ وليس الكلام فيه اذ الكلام في توقف الكل لا في التوقف في الجملة
وما ذكره المحشي لا يفيد توقف الكل وهو المطلوب تامل قوله في الحد التام مثل الضاحك فانه يدل بطريق الالتزام على
الحيوان الناطق مع انهم اتفقوا على انه لا يصلح لان يكون جوابا لقولهم ما هو والرسوم مع دلالتها على ...
بالالتزام جائزة وكذا الحدود الناقصة التي تخلو عن الاجناس لان كون تلك الدلالة مهجورة انما هو في
موضع الجنس على ما في المفصلات والحدود الناقصة والرسوم تدل على مفهوماتها مطابقة ثم ينتقل الذهن
منها الى الماهيات المطلوبة قوله وبعضا نحو الماشي الناطق في جواب ما الانسان فان الاول دال على
الجنس هو الحيوان بالالتزام قوله ودلالة التضمن مهجورة فيها كليا نحو الجسم الناطق فانه حد تام كما
لو ذكر الحيوان واريد الجسم وذكر الشيء واريد الناطق ففضل الحيوان البشر في جواب ما الانسان يكون غير صحيح و
الغرض كاف في المقام قوله كالمتواطي كالحيوان فانه يصدق على افراده بلا تفاوت قوله في المشكك نحو الا
الابيض

الابيض فانه يصدق على افراده بالتفاوت نحو الثلج والعاج قوله وان ذكر في مباحث الالفاظ في جواب سؤال
مقدر تقديره ان التعليل يقتضي ان لا يذكر فيها لفظ الا ويتوقف عليه الاستفادة والافادة وهو وهم لانه قد
ذكر شيء لا مدخل له في افادة المط اجاب بانه يجوز ان يكون ذلك الشيء من مكمل الابحاث المتعلقة بالالفاظ
قوله مما لا شبهة فيها في محل المنع لجواز ذكر بحث من ابحاث الالفاظ لا مدخل له ولا اعانة له اصلا بل ذكر استطرادا
فتدبر خلاصة الكلام في المقام ان الامور الثلثة المذكورة في المتن مقدمة كل فن وفن المنطق داخل فيه دخولا
اوليا ومباحث الالفاظ المتناسبة لكل فن معدودة من المقدمة ايضا ولا تفاوت بين الفنون في الامور المذكورة
في المتن بخلاف مباحث الالفاظ فانها متفاوتة اذ ما يناسب بهذا الفن لا يناسب لذلك الفن ام الحكمة
الآتية في كلام قدس سره فتذكره ايضا والله الموفق قوله هذا الكلام منه قدس سره يحتمل امرين لانه ان كان
المعنى لكن المصنف اوردها في صدر المقالة الاولى فلم يجعلها من المقدمة يكون المراد هو الاحتمال الاول وان كان
المعنى لكن المصنف اوردها في صدر المقالة الاولى مع انها من المقدمة لشدة ارتباط المقاصد بها كانها
جزء المقاصد يكون المراد هو الاحتمال الثاني ويؤيد الاحتمال الثاني امور الاول ان مباحث الالفاظ فانها
غير مشتركة مع المقاصد في الموضوع اعني المعقولات الثانية من حيث انها مشتملة على المعقولات الاولى
ومن حيث ان لها دخلا في الايصال الى المجهولات وهو مذهب المحققين ولا في الغاية وهي العصمة عن الخطأ في
الفكر او المعلومات التصورية والتصديقية من حيث نفعها في الايصال والثاني حال المصنف فانه يخفى عليه لو كونه
جعلها من المقدمة والثالث انه يندفع بالحمل على الثاني ايراد على قول المصنف المقالة الاولى في المفردات فان
المركبات التامة مذكورة في المقالة الاولى مع ان تلك المركبات التامة ليست بداخلة تحت المفردات كما مر
والرابع ان قوله قدس سره فيما سيجيء فلذلك عدت مباحث الالفاظ من المقدمة كما اشار اليه انتهى لفظه يدل
على ان المصنف محق عدها منه والخامس ان لفظ الصدر يلايم الاحتمال الثاني والسادس ان الاستدلال بالايراد
على انها من المقالة الاولى فاسد ظ لان الاستدلال لا يصح الا بالاشتراك في الموضوع والغاية كما مر ومع تحقيق
الاحتمال السالم عن المحذور لا يلتفت الى الاحتمال الفاسد فالتعويل على الاحتمال الثاني قوله اتباعا لبعض
من المحققين في جعلها من المقاصد قوله وفيه انما يراد اه يحتمل الامرين الايراد والتأييد الا ان الاول هو المتبادر
قوله الاشارة الى دفع شبهة بشعر انه قصد قدس سره دفعها في هذا المقام وفيه نظر لان المباحث في الجواب عنه
قوله المقالة الاولى في المفردات نعم يتضمن كلامه اندفاع تلك الشبهة قوله في اي مرتبة بالنسبة الى غيره وهذه المرتبة
باعتبار الامداد فيقدم الممد على المستمد منه فيقدم المنطق على غيره لكونه خادما لكل علم حتى سماه رئيس القوم ابن سينا
خادم العلوم قوله وعلم المعاني مقدم على علم البيان لانه بمنزلة الجزء من الكل لان موضوعهما تراكيب البلغاء من حيث
انطباقها على مقتضى الحال فهي بهذا الاعتبار موضوع علم المعاني ومع اعتبار الاختلاف في وضوح الدلالة على المرام
موضوع علم البيان وهي بعينها موضوع علم البديع بعد رعاية الامرين من انها باحثة عن وجوه التحسين فظهرت المرتبة
بين هذه العلوم قوله ليعرف قدره يعني اعتبارا وحبسا تقدم شرف العلم الذي يطلب ان يشرع فيه ليعرف قدره ومرتبته
وشرفه فيما بين العلوم قوله جهات شرف العلم اه كعلم الكلام فانه جامع لكلها لان موضوعه العلم ... وصفاته وافعاله